

## الإسقاط الأمني دمار ونار

لا يخفى على المواطن ان حاضنات الارهاب والممول وطالب التنفيذ هم من الاسماء البراقه في السفن الارهابيه الغاطسه بالرديله تراهم اذا قتل احدا من مكونهم قامت الدنيا وعشرات الانفجارات وقتل المئات والجرحى لا يهتمهم وكان الامر لاقيمة له ويشارك هؤلاء الارهابيون البعض من الارهابيون السيايون ويعملون عن بعد تحت مظلات البرالمان امثال المجرم زعيم القاعد البرلmani عبدالناصر الجنابي وجماعته واحمد العلواني الذي ضبط بالجرم المشوط جنائيا وخطأ به الكسيف ضد اتباع اهل البيت من على منصة داعش وليدة الارهاب . لذا فان ظاهرة الإسقاط الأمني (تجنيد العملاء) من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات , نظرا لتأثيرها السلبي على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , حيث تقوم دولة أجنبية أو جهة معادية بتجنيد فئة من السكان المحليين كعملاء لها , ينصاعون لأوامرها ويعملون على تحقيق أهدافها , ويقومون بتقديم خدمات لها تساهم في إلحاق الضرر بمصالح شعبهم , وتفكيك وحدته السياسية والاجتماعية . كما ان المخابرات المعادية تستخدم سياسة تجنيد العملاء ليس فقط كوسيلة لجمع المعلومات ولكن الاهم بناء قاعدة إسقاط من يمكن إسقاطه نت ذوي النفوس المبتذله , وتجنيد الصراع بكل اشكاله الهادمه لمرتزات الدوله ونخر مكونات المجتمع , . ويلاحظ أن محيط عمل المخابرات يتسع ليشمل دائرة واسعة جدا من المستهدفين لتجنيدهم كعملاء , وخصوصا الفئات الضعيفة والمهشمة ومن بينهم الأطفال . وهناك بعض الخصائص المميزة لاختيار ضحايا الإسقاط الأمني كعملاء وقت الارتباط اغلبهم الأطفال والشباب تحت سن 20 سنة . والغالبية العظمى من العملاء مستواهم الأكثر فقرا يتمتعون بأوضاع صحية جيدة . وهناك عوامل تساهم في نجاح عملية الإسقاط الأمني تتداخل في مجموعة مركبة من الأسباب والعوامل مع بعضها البعض والتي تساهم في نجاح عملية الإسقاط الأمني منها ضعف الشخصية وفقدان الثقة بالذات والتعرض للقسوة والحرمان و الانحلال الخلقي ونقص الدافع الوطني والاهم هناك أساليب تتبع للإسقاط الأمني ضمن عملية تكاملية من أجل تحقيق الهدف بتجنيد العملاء الترغيب و التحايل والابتزاز والإقناع على اساس تلبية احتياجات ورغبات الضحية والادعاء أن معظم المجتمع من العملاء بما فيه الادعاء بأن المخابرات قادرة على حماية عملائها الإسقاط الأخلاقي يتخذ من خلال التحايل والخداع بما فيه تعذيب الضحية وتلفيق التهم الخطيرة ضد الضحية في حالة الرفض. والضرب على وتر الخوف , وتهديد الضحية بالقتل أو باستهداف الأهل وإيذائهم , أو الإساءة للسمعة وهي عملية تقوم على الربط الجدلي بين أساليب الترغيب والترهيب والتحايل والابتزاز من جانب ومن جانب آخر تقوم على عمل منهجي

قائم على خلق القاعدة الفكرية المسيرة لنجاح عملية التجنيد من خلال التمرد على العادة والتقاليد الأصيلة . وإقناعه أن مصلحته الشخصية هي الهدف الأعلى الواجب العمل من أجلها . لان الارتباط لا يشكل ضررا عليه بل ينقذه من المصائب ويلبي له الرغبات . وبالتحديد يمكن تحديد الاماكن التي يتم بها التسقيط الامني السجون ومراكز العمل و صالونات التجميل و مشاغل الخياطة ومحلات بيع الملابس و بيوت المشعوذين بالإضافة إلى استخدام وسائل الاتصال المختلفة مثل الأجهزة الخلوية والهواتف والانترنت. وعليه لابد من حماية الأطفال من الإسقاط الأمني وتحمل الدولة العبء الأكبر في مكافحة الإسقاط الأمني للأطفال من قبل المخبرات الاجنبية والارهاب ومفاصل الجريمة... وذلك في إطار مسؤوليتها عن حمايتهم من الإيذاء والاستغلال وخصوصا أن تجنيد الأطفال كعملاء يعتبر من أشنع وأخطر أشكال العمالة الجنائية • وعليه يجب تفعيل دور الجهاز القضائي والأجهزة الأمنية معا لان تفعيل دور القانون يشكل العامل الوحيد لردع العملاء من خلال اعتقال جميع العملاء في مناطق البؤر الشاذة التي تتستر باسم الدين وتحت مظلة المشايخ المنحربة اصحاب الفتاوى الشيطانية وذلك لحماية الشعب من جرائمهم. وتقديمهم للمحاكمة القانونية خلال فترة زمنية محددة حسب الاصول ومتابعة المشتبه بهم وجمع المعلومات الدقيقة وتحذير المواطنين من التعامل معهم والاطمئنان عنهم لالقاء القبض عليهم بعد توفر الأدلة . والان حان الوقت لعرض الكلاب المسعوره العملاء الذين تثبت أداتهم وعلى وسائل الإعلام بهدف ردع الآخرين . مع توفير الحماية القانونية للمؤسسات والأفراد الذين ينشطون لمكافحة هذه الظاهرة . و تعزيز دور القضاء للقيام بدورهم في معالجة هذه الظاهرة . ومراقبة الأماكن المشبوهة وملاحقة تجار المخدرات . كما لابد من دور وزارة التربية والتعليم من خلال تدريب وتأهيل المعلمين والمرشدين التربويين للقيام بعملية توعية الطلاب والطالبات في المدارس من خلال المحاضرات وحلقات النقاش حول عمليات الإسقاط وكيفية الوقاية منها . بما فيه تعزيز الانتماء للوطن وغرس القيم الأخلاقية والوطنية في نفوس الأطفال الصغار من خلال المناهج الدراسية . كما يجب ان تتدخل الدولة لتقديم المساعدات الاجتماعية لأسر العملاء الذين قتلوا أو سجنوا أو هربوا من البلاد , لحماية أفرادها من محاولات تجنيدهم كعملاء . و تمكين أسر العملاء الذين أصبحوا بدون معيل من الاعتماد على النفس من خلال التدريب والتأهيل والتشغيل . بالتنسيق مع الجهات المعنية لإعداد نشرات تثقيفية في هذا المجال بحيث تكون قصيرة ومركزة وسهلة القراءة . و تنظيم حملات التوعية المجتمعية لمكافحة هذه الظاهرة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية ودور المجتمع المدني رعاية الأطفال المعتقلين في السجون وتوفير الدعم المعنوي لهم من خلال زيارات المحامين . رعاية الأطفال المعتقلين بعد خروجهم من السجن وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم بهدف إعادة دمجهم في المجتمع . توفير العلاج والإرشاد النفسي للأطفال الذين

تعرضوا لمحاولات التجنيد كعملاء بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية العاملة في مجال الصحة النفسية . واعتماد البرامج من ذوي الاختصاص في توعية المواطن بشكل بشكل خاص حول أساليب الإسقاط في السجون وخارجها مع تفعيل الرقابة الداخلية لكشف اختراقات العملاء لصفوفهم ومحاربة الشائعات التي تهدف لإحداث البلبلة من خلال تجريح الشرفاء • دور المؤسسات الحقوقية ونقابة المحامين والاهم كشف ممارسات إسقاط الأطفال وتجنيدهم لصالح الارهاب على الصعيد المحلي والدولي . مما يستوجب ان تقوم الجهات المختصة بتوثيق عمليات تجنيد العملاء , وإعداد التقارير بشأنها ونشرها عبر وسائل الإعلام . رفع التقارير في هذا المجال إلى المؤسسات الدولية والأمين العام للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة . و المطالبة بالتحرك الفوري والسريع لتقديم ذوي العلاقة إلى القضاء الوطني والدولي بسبب تجنيد الأطفال كعملاء . ومطالبة هيئة الأمم المتحدة بإلزام الدول المعنية بالتوقف عن الجرائم التي ترتكبها بحق الأطفال ومع كل الاعتبارات القانونية لا بد ان يتداخل الاعلام بدوره ووسائله كاعلام وطني بناء بنشر الوعي العام لدى الرأي العام حول ظاهرة تجنيد العملاء وضرورة رصدتهم والحذر منهم . من مخاطر عملية الإسقاط ومن الوسائل التي تتبعها المخابرات الاجنبية وذلك بتقديم المعلومات الصحيحة عن العملاء وعرض اعترافاتهم على الجمهور إن أمكن . و تنفيذ الدعاية الموجهة التي تسعى إلى تضخيم حجم هذه الظاهرة والعمل على وضعها في حجمها الطبيعي ومكافحة الشائعات والحرب النفسية . و توجيه العملاء للاعتراف بما فعلوه وكتابة تجربتهم بتفاصيلها لاستخلاص العبر منها ليعيشوا امانا في وطنهم الام الحاضنه . و تعزيز الانتماء الوطني والقيم الأخلاقية والتأكيد على عدم الانتقام من أسرة العميل وعدم التعرض لها بالأذى وعدم إعطاء فرصة لاستغلال أفراد المجتمع وإسقاطهم في سلك العمالة والالتزام بدمج أطفال العملاء في الأنشطة التطوعية وتعزيز الوعي والانتماء لديهم وعلى الأسرة بدورها تنشئة الطفل على الشجاعة وحب الوطن وتعليمه عدم الرضوخ للتهديد أو الابتزاز وتربية الطفل على القيم الدينية والأخلاق الكريمة وإشراك الطفل في تحمل المسؤولية مراقبة الطفل وتوعيته للابتعاد عن رفاق السوء توفير النموذج الجيد للطفل من خلال السلوك الايجابي للوالدين تشجيع الطفل على التعليم وحمايته من التسرب من المدرسة والابتعاد عن أماكن الفساد وأصدقاء السوء . وتوثيق التحلي بقوة الشخصية والثقة بالنفس . وانتماء لوطنه والدفاع عن مصالحه ومكافحة الفتن والشائعات واخبار الأهل والجهات المختصة في حالة التعرض لمحاولات الإسقاط . وأخيرا فأن خطورة الظاهرة تتطلب وضع خطة وطنية شاملة ومتكاملة بهدف حماية الأطفال من أخطر أشكال عمالة الأطفال وردع العملاء من خلال تفعيل القانون وتوفير الحماية للأشخاص والمؤسسات التي تكافح هذه الظاهرة . الامر الذي يسوجب التوعية المجتمعية بمخاطرها والأساليب المستخدمة في تجنيد الأطفال كعملاء . وفضح

الممارسات ومطالبة الأمم المتحدة بالعمل على إلزام الدول ذات المصالح الخبيثة بالتوقف  
عن ارتكاب هذه الجريمة الارهابية بحق المواطن وشكرا